

رزمة من المشكلات تواجه عباس قبل الانتخابات



تمسك بتوجهات عقيدة

جفائها حيال المجتمع وتجاوزها للقانون في كل شأن يتعلق بالعمل الفلسطيني العام. معنى ذلك كله، أن الرجل الذي أصدر مرسوم إجراء الانتخابات لديه رزمة من المنغصات التي تؤرقه، سواء في التوجه العقيم إلى قائمة مشتركة مع حماس، أو في استعصاء الكادر في الضفة على محاولته إقصاء العناصر الإيجابية، أو في الحضور القوي لتيار الإصلاح الديمقراطي، أو في رداءة خياراته في الناس. فالحلقة الضيقة لن تكون قادرة على مساعدة واحتواء هذه المشكلات، ثم إنه لا يستطيع التراجع عن العملية الانتخابية بحكم الضغوط التي يتعرض لها من الخارج.

لا غبار عليهم قانونيا، ناهيك عن كون ما تعرض له من تخريصات كان ميسيرا وكيديا، ولم تقبل محاكم عباس نفسه أي اتهام ضده لا يقوم عليه دليل. عباس يدرك أن دحلان قوي في غزة، وله أنصار صامتون كثير في الضفة، بل إن قطاعا من المتبرمين من سياساته في الضفة يتعاطف معه بحكم التشاؤم في المظلوميات. بالتالي فإن أمر دحلان يشكل مصدرا قلقا لعباس، لأن الانتخابات التشريعية ستفتح له الباب لخوض الرئاسية، والرجل ليس في عجلة من أمره، وقد بدأ مكررا في استنفار أنصاره للتحرك بكثافة في المجتمع وتظهير مطالب الحكم الذي يرأسه عباس، وتتوافر الدلائل الكثيرة على

مضطرا للاعتراف الضمني بجفائه مع المجتمع، فتحدث وادعا بإنصاف المجمع المظلوم من منتسبي الجهاز الحكومي في غزة، وحتى المساعدات الاجتماعية المقررة للأسر المعوزة اضطرت وزيره للشؤون الاجتماعية إلى الاعتراف الضمني بما تعانيه هذه الأسر في حياتها، فصرح بأن الوزارة ستصرف مخصصات كانت محجوبة، دون الإشارة إلى من حجبتها وأسباب الحجب. أما النائب محمد دحلان، الذي فشلت محاولات عباس في إقصائه من المجال السياسي والاجتماعي، فهو يتهدد مع أنصاره لخوض الانتخابات بقوة، ولا يعرف عباس ماذا يفعل، بينما أكثر من 99 في المئة من أنصاره

لكنها ستزداد في حال التمسك بشروطه. الإقليم في الجوار يتابع، ويمكن الحديث عن مرحلة من التفرد والإقصاء وتجاوز القانون أو شكت على نهايتها غير مأسوف عليها، لكن هذه النهاية ستكون عسيرة ومسيئة للشعب الفلسطيني، الذي سيعد، وهو المشهود له بإنتاج الكادر الكفء المنتشر في أجزاء العالم، فضلا على مستوى الاجتماع السياسي، أول وأخطر أسبابه الصمت لسنوات طويلة على ممارسات عباس. واللافت أن رئيس السلطة الفلسطينية عندما تحسس مخاطر إرثه على وضعه ووضع جماعته في أي انتخابات تجري، وجد نفسه

ناصره عباس كثر، وفي طلبتهم المصريون والأردنيون الذين حرصوا على تنبيهه مبكرا بأن الحال الراهنة لحركة فتح ستمنح حماس فرصة أخرى للفوز في الانتخابات. فدول الجوار تتحسب من احتمالات حصول أي طيف حزبي إسلامي على مشروعية شعبية، وتعتبر مثل هذا الاحتمال خطرا على استقرارها. لذلك ركز مبعوثا القاهرة وعمان على ضرورة جمع حركة فتح في كتلة صلبة ومتجانسة، وهو الأمر الذي يخالف تابوهات عباس، الذي لم يكف حتى اللحظة عن التعبير عنها، حتى وصل الأمر إلى حد قوله إنه سيصعد لأي كادر يحاول الترشح للانتخابات مخالفا قراره وخارج القائمة التي سيشكلها. في الوقت نفسه، لا يختلف فلسطينيان على أن الرجل لن يختار سوى الموالين الانتهازيين، الذين يضمن طواعيتهم في سياق التجديد التشريعي النظام الفاقد للقاعدة الدستورية.

هنا يظهر جليا أن حماس، وهي ليست أقل منه تجاوزا للقانون، يمكن أن ترى في تنحية الوفيقة الدستورية قاسما مشتركا معه، ما يجعل الانتخابات عرضة للانكشاف أمام دول الجوار والأوروبيين. بالتالي فإن ما يجري الآن في خضم الحديث عن انتخابات مزعجة يراكم عناصر إحباطها، اللهم إلا إذا ظل عباس يصر على إجرائها بمن حضر وبمن شارك، وهذه مسألة لن توفر استقرارا ولا انسجاما، ولن تساعد الأطراف الراغبة في إعادة مسار التفاوض وصولا إلى تسوية، وإلى عمل شيء ما، ما سيستب في المزيد من ضعف الوضع الفلسطيني برمته.

البرغوثي يطرح من خلال فريقه في داخل حركة فتح أن الأسير مستعد لدفع أنصاره إلى خوض الانتخابات بشروط منطقية يتقبلها الشارع الفلسطيني، من بينها ألا تضم قائمة الحركة شخصيات "محروقة" ويشار إليها بالبنان، باعتبارها عناصر فاسدة وبلا مواهب أو مناقب، وهذا الفقدان في طبائع الأمور يعرض فتح للخسارة، مهما بذلت من أموال الرشي لجلب أصوات في المعركة الانتخابية. وأغلب الظن أن مروان سيتعرض لحملة تشويه ظهرت إرهاباتها،

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

في التعاطي مع فرضية الانتخابات الفلسطينية العامة، تتقاطع التوجهات وتختلط الأوراق في الجانب الذي يمثله الرئيس محمود عباس، ما دفعه إلى إطلاق الكوادر المتقدمة على تشكيل قائمة أو الترشح للانتخابات دون موافقته. وبدا أن الأسير مروان البرغوثي يميل إلى خوض السباق الرئاسي، بينما أعلن محمد اشتية عن ترشيح عباس لهذا السباق ممثلا لحركة فتح التي يرأسها رئيس السلطة وهو في منتصف العقد التاسع من العمر.

باختلاط الأوراق، تتفاقم حال الفوضى التي لا يستطيع عباس معالجتها، لاسيما بعد أن أصبح أسيرا لحلقته الضيقة التي لا تشمل شخصية وازنة ببعاب التاريخ بعايير التاريخ

ذلك كله ناتج عن حال حركة فتح وما وصلت إليه أمورها بعد سنوات طويلة من الإهمال والفرقة المعلقة والمخوذة، بينما الرجل يتفرد في السلطة وفي القرارات المخالفة للنظام الأساسي في الحركة ولـ"القانون الأساسي".

وتدل كل المؤشرات على أن معركة عباس المقبلة ستقع قبل الانتخابات على النحو الذي من شأنه إعاقتها، ناهيك عن شروط حماس في حال وافقت - وهذا مستبعد على تشكيل قائمة مشتركة ترفضها قواعد الحركتين. وباختلاط الأوراق واختلاف التوجهات، تتفاقم حال الفوضى التي لا يستطيع عباس معالجتها، لاسيما بعد أن فقد قوته موضوعيا، وأصبح أسيرا لحلقته الضيقة التي لا تشمل شخصية وازنة ببعاب التاريخ والمناقبة والسمعة الطيبة.

سياسة أميركية جديدة مع الفلسطينيين أم عودة إلى القديم

والمجلس الوطني لن تفلح في توحيد الفلسطينيين، ويمكن أن لا توحّد أعضاء حركة فتح نفسها. الفريق الفلسطيني الأكبر المنافس لحركة فتح والسلطة الوطنية هو حليف لأعداء الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية، ويمثل تهديدا للدول العربية الخليجية، ومطلوب من الفلسطينيين أكثر بكثير مما تعرضه القيادات المنقسمة والمتضاربة.

الفلسطينيين. وهكذا سوف يتم فرض هذا الأسلوب في المفاوضات القادمة. الخطورة الأولى للموقف الأميركي في ما يتعلق بالإشراف المنفرد على سير المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية تتمثل في الإصرار على أن تفاوض الطرفين واتفاقهما أو اختلافهما هو الطريق الوحيد للتوصل إلى اتفاق سلام، وأن ذلك يتم دون الاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية أو قرارات الأمم المتحدة بغالبية دول العالم.

في هذا الصدد يجب تذكّر أن الولايات المتحدة لم تؤيد أي قرار من الأمم المتحدة يدعم القضية الفلسطينية، واعترضت ورفضت أي قرار يتعلق بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

والخطورة الثانية التي ترتبها الولايات المتحدة في عملية الإشراف وحدها على التفاوض هي فتح بوابة الوضع الراهن الذي استمر منذ الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي عام 1993 على مصراعيه، فيما لو رفض الفلسطينيون اتفاقا جائرا أو منحازا لإسرائيل، تتمتع فيه إسرائيل بحرية مصادرة الأرض وبناء المستوطنات وطرد السكان. إن معظم ما تم من سرقة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات وطرد للمواطنين من أملاكهم تم في مراحل الوضع الراهن، وكل تلك الجرائم قد تمت بعلم وتأييد الولايات المتحدة المتساهلة والمشاركة والداعمة للعوان الإسرائيلي.

نحن لا يمكننا توقع الحصول على دعم من الدول المعادية للولايات المتحدة، ونصفنا يعمل مع واشنطن وحلفائها، ولا نتوقع الدعم منها وحلفائها بينما نصفنا الآخر يتحالف مع أعداء الولايات المتحدة وحلفائها أيضا.

تعتد إسرائيل، ورفضها المبتعد لوجود دولة الأردن مشاركة مع الفلسطينيين.

كان الرئيس الراحل ياسر عرفات في تلك الفترة فتح اتصالات مع الإسرائيليين مباشرة في أوسلو، وأعطته إسرائيل، كما ذكر البعض من المراقبين الدوليين، في مفاوضات أوسلو أكثر مما رفضته في واشنطن. هكذا تم الانطلاق ومن ثم التوصل إلى اتفاق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي، بسبب الإشراف الأميركي فقط والتفاوض المباشر المنفرد مع

واللقاءات الفلسطينية - الإسرائيلية، وفي محاولات أوروبية وأميركية وروسية تم الاتفاق على عقد اجتماع دولي في مدريد في 30 أكتوبر من العام نفسه.

التام الاجتماع بحضور القوى الكبرى وعدد من الدول الأوروبية، وانتهى بقرار تشكيل وفد مشترك أردني - فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وتجاوز الاجتماع منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يصل المجتمعون في واشنطن لاحقا إلى اتفاق بسبب

ومع الفلسطينيين، وثانيهما رفض الإشراف الدولي على التفاوض بينها وبين الفلسطينيين، ما عدا الإشراف الأميركي.

وتم تنفيذ ذلك في اتفاقات الهدنة مع مصر والأردن وسوريا ولبنان بعد حرب عام 1949، كما تم في التفاوض العربي - الإسرائيلي بعد حرب 1967، وعند التوصل إلى اتفاقيات سلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن بين عامي 1977 و1994. بعد انتهاء الحرب الأميركية - العراقية عام 1991، بدأ عهد الاتصالات

مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل
ياسر عرفات

يبدو أن سقوط دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية أعطى السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها محمود عباس دفعة للحياة السياسية، وأخذها من برائن ترامب الذي فاق كافة الرؤساء الأميركيين في دعم الأهداف الإسرائيلية، وتجاهل الحقوق الفلسطينية التي تؤيدها الشرعية الدولية.

قبل أن ترفع رايات النصر والإطمئنان للإدارة الأميركية برئاسة جو بايدن علينا أن نذكر أن سياسة واشنطن المقبلة هي استمرار لكافة السياسات الثابتة للرؤساء السابقين منذ عام 1948، والتي احتوى منها الشعب الفلسطيني ولا زالت الآثار ماثلة حتى الآن.

يتحتم الاعتراف بموقف الرئيس الفلسطيني في التصدي لسياسات وقرارات الرئيس الأميركي السابق، والتي تجاوزت حدود السياسة والمصالح وتغلغت في وقف المساعدات الإنسانية والأعراف الدبلوماسية، وأصبحت هذه الإجراءات من الماضي وقد يتلاشى ضررها، كما أوحى الإدارة الأميركية الجديدة. لكن يبدو أن تمسك الرئيس عباس بالوصاية الدولية وإشرافها على التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي يضع صخرة كبيرة في طريق التوصل إلى اتفاق سلام بين العدوين اللدودين. تتمسك إسرائيل وبالتالي الولايات المتحدة بشريطين مقدسين في علاقتها مع الفلسطينيين والدول العربية، ولا يمكن التخلي أو التنازل عنهما، أولهما رفض التفاوض الجماعي والتمسك بالتفاوض المنفرد مع كل دولة عربية



سقوط ترامب لا يعني الاطمئنان للإدارة الأميركية الجديدة